Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17**

Tikrit Journal of Administrativ And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

# Analysis of the impact of the trade balance on GDP in Rwanda and its impact on development for the period (2020-1980)

**Inas M. Rashid ***

College of Law and Political Science, Al-Iraqia University.

***Keywords:***

Rwanda; Economic development; Rwandan economy; Development indicators; exports; imports; cointegration, causation.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 01 Dec. 2022 |
| Accepted | 19 Dec. 2022 |
| Available online | 24 Feb. 2023 |

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:

Inas M. Rashid
College of Law and Political Science, Al-Iraqia University.

**Abstract**: This study aimed to stand on one of the best development experiences in our modern era, which is the experience of the state of Rwanda, one of the most important African countries because of the pioneering and promising renaissance it achieved in its development path despite the weak capabilities and because it represents a pioneering model in the field of development governance in Africa. Trade is represented in both (exports and imports) on economic growth in Rwanda by focusing on the growth of the domestic product. Trade plays a key role in the economy of Rwanda through its impact on the level of economic growth, the balance of payments, and employment. Therefore, many trade policy reforms aimed at promoting trade were enacted through our study and work on analyzing a time series that extended from the year (1980-2020). Relying on World Bank data as well as data from both the Ministries of Finance and Economic Planning in Rwanda, I tried to answer Several questions, including are exports, imports, and economic growth interrelated? Is there a causal relationship between them? Is there a long- or short-term relationship between these variables? A study has reached results, namely that there is a causal relationship between exports and imports on the one hand and the GDP on the other hand, in the medium and long term, and the existence of a correlation relationship. Therefore, there is a significant effect on economic growth in Rwanda in the short and long term. This effect has a statistical significance, as all variables included in the applied model had an impact in both the short and long term. Also, the model is stable and does not suffer from standard problems, and it can be relied upon in prediction. (EViews 12) the program was used to enter and analyze the research data.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17**

# تحليل إثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في رواندا واثرة على التنمية للمدة (1980-2020)

**ايناس محمد رشيد**
**كلية القانون والعلوم السياسية**
**الجامعة العراقية**

**المستخلص**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على احدى أفضل التجارب التنموية في عصرنا الحديث، وهي تجربة دولة رواندا إحدى أهم الدول الإفريقية لما حققته من نهضة رائدة وواعدة في مسارها التنموي رغم ضعف الإمكانيات ولما تمثله من نموذج رائد في مجال حوكمة التنمية في إفريقيا، تناولت الدراسة تأثير الميزان التجاري متمثلا في كل من (الصادرات والواردات) على النمو الاقتصادي في رواندا من خلال التركيز على نمو الناتج المحلي. اذ تلعب التجارة دوراً مهماً في اقتصاد رواندا، من خلال تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ت والعمالة. لذا شُرعت العديد من الاصلاحات للسياسة التجارية والتي تهدف إلى تعزيز التجارة، من خلال دراستنا والعمل على تحليل سلسلة زمنية امتدت من العام (1980-2020)، تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي وكذلك بيانات كلا من وزارتي المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، حاولت الإجابة عن عدد من الأسئلة ومنها هل الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي مترابطان؟ هل توجد علاقة سببية فيما بينها؟ هل هناك علاقة طويلة أو قصيرة المدى بين هذه المتغيرات؟ وقد توصلت لدراسة إلى نتائج وهي أن هناك علاقة سببية بين الصادرات والواردات من جهة والناتج المحلي من جهة أخرى في المدى المتوسط والطويل ووجود علاقة ارتباط وبالتالي هناك تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في رواندا في المدى القصير والطويل، وهذا التأثير له دلالة إحصائية حيث إن كافة المتغيرات التي تم إدراجها بالنموذج المطبق كان لها تأثير في كل من الأجلين القصير والطويل. كما أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلات قياسية، ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ، تم استخدام برنامج (EViews 12) في ادخال وتحليل بيانات البحث.

**الكلمات الدالة:** رواندا؛ النمو الاقتصادي؛ الاقتصاد الرواندي؛ مؤشرات التنمية، الصادرات، الواردات، التكامل المشترك، العلاقة السببية.

## المقدمة:

أظهرت رواندا كدولة نامية تقع في وسط وشرق إفريقيا (بلد غير ساحلي) نموًا اقتصاديًا مستدامًا منذ عام 1995، بالرغم من كونها تمتاز بأعلى كثافة سكانية من بين بلدان إفريقيا مع القليل من الموارد الطبيعية ومستويات منخفضة من التصنيع. إذ يعمل حوالي (79%) من السكان بشكل رئيسي في زراعة الكفاف (Subsistence agriculture) هي شكل من أشكال الزراعة تُستخدم فيها جميع المحاصيل أو الماشية التي يتم تربيتها تقريبًا للحفاظ على المزارع وعائلة المزارع، مما يترك القليل من الفائض، إن وجد، للبيع أو التجارة. مارست الشعوب الزراعية ما قبل الصناعية في جميع أنحاء العالم تقليديًا زراعة الكفاف (International Development Association, 2019: 135)، شرعت الحكومة برنامج إعادة إعمار واسع النطاق على أساس السياسات الاقتصادية السليمة والسلام والاستقرار بعد عقدين منذ الإبادة الجماعية، من خلال رؤيا تمثلت بعدد من الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل سميت برؤية 2020، تمثلت تلك الأهداف بالحكم الرشيد، الاستثمار في رأس المال البشري، مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في بناء الاقتصاد، تطوير البنية التحتية الأساسية، والزراعة التي يقودها السوق، والتكامل الاقتصادي الإقليمي. من أجل تحويل رواندا من اقتصاد يعتمد على الزراعة منخفضة الدخل لاقتصاد خدمي بحلول عام 2020 (Government of Rwanda, 2000: 55)، تم تحويل رؤية 2020 إلى واقع حقيقي من خلال سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية متوسطة الأجل

للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، حزمة الإصلاحات الأولى كانت استراتيجية الحد من الفقر (2002-2006) هي أول تقييم منهجي لحكومة رواندا واتباع الإجراء اللازم للحد من الفقر وتوليد النمو الاقتصادي لصالح الفقراء. وقد تم تفصيله في بيئة ما بعد الصراع حيث كان التركيز الرئيسي على إدارة الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإصلاح والتعمير، أما الحزمة الثانية من استراتيجيتها التنموية فامتدت من الفترة من (2008-2012) في تجربة الحد من الفقر وفيها حققت تقدم كبير لاسيما في الصحة والتعليم وركز بشكل أكبر على تسريع النمو وخلق فرص العمل وتوليد الصادرات. ويرجع ذلك إلى أن القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والبنية التحتية والصناعة، ظلت تشكل تحديًا في ظل تطبيق استراتيجية الحد من الفقر. إذ تم العمل على تطوير هذه القطاعات في البرنامج الحكومي الرئيسي: النمو للوظائف والصادرات، تنمية الموارد البشرية والاقتصاد القائم على المعرفة، والاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، والزراعة المنتجة والموجهة نحو السوق، والاقتصاد الإقليمي والدولي والحوكمة الرشيدة. (EDPRS 1, 2008)

أما الحزمة الثالثة من استراتيجية الحد من الفقر والتي امتدت للفترة (2013-2018) كان الهدف الرئيسي لها هو تسريع التقدم وذلك من خلال تحسين وضع الدخل المتوسط ونوعية الحياة لجميع الروانديين برفع معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي المستدام بنسبة (11.5%) والحد من الفقر المتسارع من خلال جعل نسبته أقل من (30%) من عدد السكان(EDPRS 2 ,2013 ). ونتيجة هذه الحزم الاستراتيجية للحد من الفقر تم تحقيق إنجازات اقتصادية هائلة، مبنية على رؤية (2020) ومفادها التخلص من اثار الحرب الأهلية ووضع أسس مصالحة وطنية هدفها الرئيسي إشراك الجميع في تحقيق تنمية اقتصادية، وظهر ذلك جليا من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي والذي ارتفع في العقدين الماضيين من (2.2%) عام 2003 إلى (4.7%) في عام 2013 ليصل إلى (10.9%) عام 2019 ليعود وينخفض ولأول مرة منذ أكثر من عقدين بنسبة (3.4%) عام 2020 أثر جائحة Covid-19 والذي أثر بشكل خطير على الاقتصاد الرواندي من خلال توقف السياحة والخدمات والأنشطة الصناعية (IMF, 2021: 48). كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 ما يقارب ($830) (world bank, 2020: 3)، لينخفض بعدها نصيب الفرد عام 2020 إلى ما يقارب ($510) (NBR, 2021: 32)، وانخفض الفقر من (77%) في عام 2011 إلى (55%) في عام 2017 (world bank, 2020, 3)، في حين بلغ معدل البطالة ذروته عند (22%) في مايو 2020، مما أثر بشكل على النساء العاملات ونتيجة لذلك، قُدر أن 600000 رواندي قد وقعوا في براثن الفقر في عامي 2020 و2021 (World Bank, 2021: P 51) في حين تمثل الزراعة حاليا (30%) من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل (50%) للفترة من 1994-1998 والخدمات (39%) والصناعة (1%) (البطاحني، 2013: 42).

## المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً. مشكلة البحث:** إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة خزين العملات الصعبة، مما يزيد الدخل القومي، والفائض المتراكم للدولة. مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة. بالرغم من مزايا التصدير هذه، فإنها في بعض الأحيان لا تؤدي الى نتائج مربحة ولا تضيف إلى التنمية الكثير ولأسباب عدة، منها وجود منافسة أكبر من المتوقع، والمنتجات التي لا تحظى بشعبية في الأسواق الأخرى، عدم الاستقرار في البلد المستهدف نتيجة الحروب أو النزاعات الأهلية وضعف الدعاية

الإعلامية وتعريف المنتج المصدر أو أسباب أخرى مماثلة، أما فيما يتعلق بالواردات، فإن ضعف الدولة في تلبية متطلباتها عادة ما يجعلها تابعة لحساب الدول الأجنبية، كما تؤدي الواردات، على عكس الصادرات، إلى مغادرة العملة الصعبة وإضعاف توازن الميزان التجاري حتى يضعف النمو، ولهذه الأسباب فإن مشكلة البحث هي لا يزال التصدير والاستيراد موضوع مثير للجدل وقدرتها على التأثير على النمو الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ومنها رواندا.

**ثانياً. فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية الآتية:

هناك أثر للتحرير التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في رواندا في الأجلين القصير والطويل وذلك بسبب العلاقة السببية بين تطور الميزان التجاري وزياد نصيب الفرد من الناتج المحلي.

**ثالثاً. أهدف الدراسة**: أهداف هذا البحث هي:

1. فحص العلاقات بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي.
2. تحديد ما إذا كانت العلاقات طويلة المدى أو الظواهر قصيرة الأجل أو كليهما.
3. تحديد ما إذا كان هناك أي علاقة سببية بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي.
4. افحص اتجاه السببية.

**رابعاً. منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على تتبع المراحل التي مر بها الاقتصاد الرواندي خلال العقود السابقة، مما توجب علينا اتباع المنهج الوصفي لبيان السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدت من قبل رواندا لأحداث الطفرة الاقتصادية والمنهج التحليلي باعتماد عدد من المؤشرات الكمية وتحليلها، مما استوجب استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات لرواندا للفترة من 1980 إلى 2020 من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي لتقدير نماذج الانحدار Vector Auto regressions models بين متغيرات الدراسة.

**خامساً. الدراسات السابقة:** توجد العديد من الدراسات التي بحثت في تقدير العلاقة بين الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والناتج المحلي الإجمالي وأثرها على التنمية الاقتصادية ومنها:

1. دراسة (Velnampy and Achchuthan, 2013): بحثت هذه الدراسة الاقتصاد السيريلانكي للمدة من (1970-2010) باستخدام الأسلوب القياسي (OLS) من خلال دراسة العلاقة ما بين الصادرات والواردات ونوعها وتأثير هذه العلاقة على التنمية والنمو الاقتصادي، وكانت نتائج هذه الدراسة "وجود علاقة إيجابية معنوية احصائيا بين الصادرات والواردات كذلك لكل من الصادرات والواردات تأثير معنوي احصائي على النمو والتنمية الاقتصادية".
2. دراسة (Junah, 2004): باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي للشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، قام جونوه (2004) بدراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا باستخدام بيانات تتراوح بين 1995 و2000 وتثبت أن نهج الشبكة العصبية لديه إمكانية متزايدة للتنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس المعرفة وتأثره بشكل إيجابي بالتجارة الخارجية.
3. دراسة (Marin, 1992): وفقًا لمارين، فإن البلدان المصدرة لجزء كبير من إنتاجها تتطور بشكل أسرع من البلدان التي لا تصدر جزءًا كبيرًا من ناتجها المحلي الإجمالي. للنمو في الصادرات تأثير محفز عبر الاقتصاد في شكل تداعيات تكنولوجية وعوامل خارجية أخرى.
4. دراسة (Adeel Saleem & Maqbool Hussain): درست هذه الورقة البحثية العلاقات السببية للمتغيرات التجارة الخارجية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الباكستاني

للفترة من (1973-2013) باستخدام الأسلوب القياسي (ARDL Model) وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ما بين كلاً من الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

5. دراسة (Chandrashekar et al., 2018): اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري وتنمية الموارد المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الهند للمدة (1975-2014)، وللتعرف على نوع العلاقة ما بين المتغيرات من خلال تطبيق منهجية جوهانسن وكرانجر، جاءت نتائج الدراسة بوجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وتنمية الموارد المالية والنمو، كما أكدت نتائجها إمكانية حدوث نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدة القادمة نتيجة الانفتاح التجاري وذلك نتيجة المكاسب في الإنتاجية القطرية المرتبطة بتراكم رأس المال.
6. دراسة (Wabomba, 2016): في دراسة للاقتصاد الكيني، تم تحليل العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات باستخدام نماذج ARIMA مع مجموعة بيانات سنوية للمدة (1960-2012) ووجد أن نموذج ARIMA (2، 2، 2) كان الأفضل لنمذجة الناتج المحلي الإجمالي الكيني، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ما بين كلاً من الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.
7. دراسة (Mohsin Raza & Zhang Xi Ying, 2017): هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في الاقتصاد الباكستاني للمدة (1967-2015) باستخدام الأسلوب القياسي (VECM)، أكدت النتائج على وجود علاقة ذات اتجاه احادي واحد ينطلق من الصادرات باتجاه كلا من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، وبالمثل العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار.
8. دراسة (سعد عبد نجم العبدلي، هبة سعد رشيد، 2016): تم في هذه الدراسة تحليل علاقة تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة من (1980-2013) باستخدام الأسلوب القياسي (ARDL model) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة من تجارة خارجية وسعر صرف وناتج محلي اجمالي في الأجلين قصير وطويل الأجل.

**سادساً. تقسيمات الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتطرق للموضوع بجميع حيثياته قسمت الدراسة على أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: رواندا بين الواقع واستراتيجية النهوض الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في رواندا.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الثاني: الجانب النظري

## (رواندا بين الواقع واستراتيجيات النهوض الاقتصادي)

**لمحة عن الواقع الاقتصادي لرواندا:** رواندا دولة غير ساحلية تقع في شرق ووسط إفريقيا. تحد رواندا أوغندا من الشمال وتنزانيا من الشرق وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب وبوروندي من الجنوب (MINECOFIN, 2003: 14). يقدر عدد سكانها ب (12,952,218) وفقا لبيانات الأمم المتحدة، وتعد الكثافة السكانية من أعلى المعدلات في إفريقيا، ويظهرون كثافة سكانية عالية تبلغ 525 نسمة لكل كيلومتر مربع (The World Bank, 2022: 67).

**اولاً. روندا قبل واثناء الحرب الاهلية:** الحرب الأهلية والإبادة الجماعية عام 1994: بلغ عدد ضحايا هذا الصراع أكثر من 800000 شخص، نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد الرواندي في مرحلة حرجة نتيجة ما خلفته تلك الحروب من دمار شامل وانهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، مما أدى إلى شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية.

1. **الحرب الأهلية والإبادة الجماعية عام 1994:** بلغ عدد ضحايا هذا الصراع أكثر من 800000 شخص، وشارك في المأساة أكثر من ربع مليون شخص، نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد الرواندي في مرحلة حرجة نتيجة ما خلفته تلك الحروب من دمار شامل وانهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، مما أدى إلى شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية.
2. **تراجع إنتاجية القطاع الزراعي:** تبلغ نسبة اعتماد رواندا على الزراعة بنسبة (85%) ونتيجة الفقر المدقع تنخفض إنتاجية القطاع الزراعي، إذ يعيش (49%) من السكان الريفيين في فقر مقابل (22%) في المناطق الحضرية (The World Bank, 2011: 77). ونتيجة لذلك كان قطاع الزراعة قطاعا بدائيا مكتفيا بالإنتاج للاستهلاك العائلي. كما ظهرت مشكلة أخرى نتيجة الكثافة السكانية في مناطق الأرياف ألا وهي عدم كفاية الأراضي الصالحة للزراعة كمصدر رزق، بسب ارتفاع معدلات الولادة، والمساحة المخصصة للمراعي لا تتجاوز (652) ألف هكتار ومعظمها من نوعية رديئة (Brooks, 2005: 502).
3. **ضعف القاعدة الاقتصادية:** نتيجة الظروف المناخية، خاصة الأمطار الكثيفة غير المنتظمة، وازدياد وتيرة الرياح العاتيه والتحولات الموسمية في درجات الحرارة، يتضرر قطاع الزراعة بشدة جراء ذلك، خاصة أن رواندا تعتمد أساسا على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ومنها القهوة والشاي، وإذا لم يتم معالجة ذلك فإن التقلبات المناخية ستفرض تكاليف اقتصادية كبيرة عليها مما يؤدي إلى أضرار في أهم قاعدة اقتصادية، لذا كان لابد من توسيع القاعدة الاقتصادية متمثلة في التركيز على إنتاج المواد المعدة للتصدير، مثل الغاز الطبيعي الموجود في بحيرة كيفو، إذ تمتلك رواند احتياطيات كبيرة منه تقدر بحوالي (32) مليار متر مكعب، رغم ذلك لم يتم الاستفادة منه بشكل كبير فلم تستطع رواندا أن تستقطب الاستثمارات اللازمة لغرض الاستكشاف والاستغلال.
4. **قيود التجارة الخارجية:** كما بينا سابقا، رواندا دولة غير ساحلية مما جعل ان معظم مبادلاتها التجارية الخارجية تكون عن طريق البر مما زاد من تكاليف صادراتها أو وارداتها ذلك لبعد الموانئ البحرية للبلدان المجاورة وافتقارها لشبكات النقل التي تربط روندا بباقي الدول. مما جعل موقعها أحد القيود لعملية التحول من اقتصاد ريفي زراعي إلى اقتصاد صناعي معرفي.
5. **التكلفة العالية للطاقة:** إن هذا السبب يعد هو الآخر مهما لقطاع الأعمال في رواندا. إذ تعد تكلفة الوحدة الواحدة من الكهرباء في رواندا هي من بين أعلى عشرة تكاليف في أفريقيا (منطقة جنوب الصحراء الكبرى). عملت الحكومة على خفض التعرفة الجمركية للقطاعات العاملة في مجال الطاقة من خلال الإعانات، إذ يتطلب خفض تكلفة على المدى الطويل الالتزام بمبادئ إنتاج الطاقة الأقل تكلفة، بما في ذلك النظر في الكهرباء الواردات من البلدان المجاورة، والتي يظهر بعضها كمنتجي كهرباء تنافسيين. كما أن انقطاع التيار الكهربائي خاصة بالنسبة لشركات التصنيع يضر أيضا بالميزة التنافسية. فقد أفادت ثلث الشركات أن الوصول إلى الكهرباء الموثوق بها يمثل تحديًا لعملياتها (Koffi, 2019: 54).

6. **جودة رأس المال البشري:** تواجه رواندا تحدياً كبيراً في تحسين التعليم الأساسي مثل العديد من البلدان الأخرى، ولا تزال روند تتخلف عن البلدان الأخرى ذات الدخل المماثل اذ يلتحق جميع الأطفال في رواندا تقريبا بالمدرسة الابتدائية، لكن أقل من ثلثيهم يكملونها وذلك للعديد من الأسباب ومنها تكلفة التعليم العالية، مما يجعل الأمية العائق الأهم في تحديث الاقتصاد الرواندي. حسب الاحصائيات (42%) من السكان هم اميون لا يعرفون القراءة والكتابة، فضلا عن سوء التغذية وانتشار الأمراض الخطيرة، كالملاريا، وفيروس (الإيدز)، وهو ما يعيق تطور القطاعات الاقتصادية الهامة التي تحتاج إلى موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة (Koffi, 2019: 55).
7. المديونية الخارجية :بعد الاستقلال، واجهت رواندا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، منها الزيادة في معدلات الإصابة بالملاريا والإيدز، قلة المياه الصالحة للشرب والكهرباء التي تغطي المناطق الريفية، مما جعلها تتلقى قدرا كبيرا من المساعدات الخارجية. ارتفع حجمها من (5%) من الناتج القومي الإجمالي في عام 1973 إلى (22%) في عام 1991 مما شكل أكثر من ثلاثة أرباع النفقات الرأسمالية، في عام 1990 نفذت الحكومة برنامج تعديل هيكل بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أدى إلى جلب (216) مليون دولار من التعهدات بتقديم مساعدات جديدة. بالرغم من المعارضة المحلية القوية، تم تخفيض قيمة العملة، مما أدى إلى زيادات حادة في الأسعار. كما عملت الحكومة على تخفيض الانفاق الاجتماعي، وعمدت على تجميد أجور الخدمة المدنية.

ونتيجة للفشل الحكومي في تلبية شروط البنك الدولي والمنظمة الافريقية من إلغاء ضمانات أسعار البن وخفض عجز الميزانية إلى (5%)، تراجع المانحين عن إعطاء المنح الجديدة التي تم وعد رواندا بها، وهو ما نتج عنه الاعتماد المفرط على الديون والمساعدات الخارجية، والتي تغطي 42%من ميزانية الحكومة وتصل إلى (18%-20%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنتجت الموازنة والعجز التجاري المتكرران مستويات عالية من الديون الحكومية والخارجية (Dawar, 2020: 77-78)

**ثانياً. رواندا بعد الحرب الاهلية وإستراتيجية النهضة:** سعت رواندا منذ عام 2000 إلى اتباع مجموعة من السياسات الهدف منها هو الحد من الفقر، من خلال مشاركة الريفيين الفقراء في عملية تحول القطاع الزراعي الى قطاع أكثر تطورا واستقرارا في إنتاجيته وفي احداث التنمية الريفية، ومواجهة تغيرات المناخ. كما أصدرت العديد من التشريعات والاستراتيجيات لتشكيل أجندتها الخاصة بالتحول الاقتصادي، وعملت على مراقبة وتطوير تلك السياسات اعتمادا على الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد. تتمثل هذه الاستراتيجيات برؤية رواندا في بناء اقتصاد قائم على المعرفة وأن تصبح دولة متوسطة الدخل بقيادة القطاع الخاص بحلول عام. 2020 كان برنامج رواندا الطموح للتنمية ُملخص في رؤية 2020 (استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر EDPRS) هي إطار عمل متوسط المدى لتنفيذ جدول أعمال التنمية الحكومية طويلة الأجل لحل مشكلة الفقر والتي يجب أن يأتي من خلال الأسواق الحرة، وليس من خلال النشاط الحكومي (MINECOFIN, 2017: 30) اذ يتم التركيز على أهداف إنمائية طويلة الأمد، من خلال تقليل اعتماد الاقتصاد على القطاع الزراعي والتحول إلى اقتصاد أكثر صلابة وتنوعا، وأقل اعتمادًا على المساعدات الخارجية. اذ كانت اهداف رؤية 2020 حسب ما موضح في الجدول رقم (1):

الجدول (1): التدرج الزمني لتحقيق أهداف رؤية 2020

| اهداف إستراتيجية 2020 | 2005 | 2010 | 2015 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| عدد السكان بالمليون | 8.6 | 9.9 | 11.3 | 12.9 |
| نسبة نمو السكان | %2.7 | %2.7 | %2.7 | %2.7 |
| الناتج المحلي الإجمالي لكل ساكن بالدولار الجاري | 231.239 | 336.480 | 542.63 | 875.080 |
| نسبة الفلاحة في الناتج | %46 | %43 | %40 | %33 |
| نسبة الصناعة في الناتج | %18 | %20 | %22 | %26 |
| نسبة الخدمات في الناتج | %36 | %37 | %38 | %42 |
| نسبة الاستثمار الخاص من الناتج | %16 | %21 | %21 | %20 |
| نسبة الاستثمار العمومي من الناتج | %10 | %8 | %8 | %8 |

المصدر: Jones, 2001, 13.

**الاستراتيجية قصيرة الاجل:** العمل على استقلالية البنك المركزي في اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وكذلك تعزيز الاستقرار للاقتصاد الكلي وتقليل الاعتماد على سياسة المساعدات الخارجية، ذلك من خلال زياد تراكم الثروة عبر إعطاء القطاع الخاص دور رئيسي وفعال في النشاط الاقتصادي ينمي الثروة وينوّع في الصادرات. لذلك عمدت الدولة على وضع سياسات ملائمة لخصخصة المؤسسات العمومية وتنشيط سوق العمل. الغرض منها التشجيع على الاستثمار الخاص بشكل أكثر كفاءة وتنافسية مع توسيع القاعدة الضريبية للحد من المديونية والتصدير عبر تحرير التجارة عن طريق إزالة ضوابط الأسعار (MINECOFIN, 2017: 66-67).

**الاستراتيجية متوسطة الاجل:** كان التركيز هو التحول من اقتصاد ريفي معتمد على الزراعة إلى اقتصاد صناعي خدمي قائم على المعرفة هو أساس عمل هذه المرحلة، ذلك بالقيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية خاصةً تلك المتعلقة في مجالات الطاقة والمياه وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية من اجل خفض تكاليف الاستثمار والإنتاج والاهتمام بالاستثمار برأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والصحة لتوفير القوة العاملة الفعالة والمنتجة، وكما بينا أن الخطة قصيرة الأجل جاءت لتطوير الزراعة، وتقديم قروض ميسرة للمزارعين والاستعانة بخبراء أجانب، وإقامة نقاط خاصة لغرض تصدير المحاصيل ونقلها، كذلك انشاء شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية، والعمل على توفير الأسمدة، والمعدات الزراعية بأسعار مشجعة،، لتظهر نتيجة ذلك خلال خمسة سنوات فقط، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من (30) ألف طن بعد الحرب إلى (15) مليون طن بعد الأعوام الخمسة التي تلت الحرب، وأصبح يعمل أكثر من (70%) من سكان رواندا في القطاع الزراعي، مما أدى إلى انخفاض مستويات الفقر نتيجة ارتفاع إنتاجية الأغذية، فمن عام (2010) إلى عام (2014) ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من (1.2) مليون دولار إلى (2) مليون دولار بزيادة (60%) (World Bank, 2020: 103)، فبالرغم من التطور الذي حصل للقطاع الزراعي وتحوله إلى قطاع إنتاجي ذي قيمة عالية إلا أنها لم تكون كافية لتحقيق الرفاهية، لذا كان لا بد من احداث نقلة نوعية من اقتصاد قائم على الزراعة الى اقتصاد انتاجي متنوع يكون للصناعة والخدمات حيزا مهمّا. فنتيجة للزيادة الحاصلة في الدخل ظهرت سوق داخلية قادرة على استيعاب المنتجات الصناعية المحلية وسوق خارجية يمكن الوصول إليها من باستغلال الموقع الاستراتيجي لرواندا كبوابة بين شرق ووسط إفريقيا وذلك بتطوير البنية التحتية للطرقات وهو أمر ليس بالصعب نظرا لصغر حجم البلاد. إصلاح النظام الضريبي من خلال إنشاء وكالة مستقلة

لتحصيل الضرائب، وإدخال الضريبة على القيمة المضاف. كما عمدت رواندا على تطوير قطاع الخدمات من خلال رسم السياسات الكفيلة لتشجيع الاستثمار في الخدمات (Thomas, 2008: 2)، وعلية كانت الاستراتيجية تتمثل في ابتعاد الحكومة عن تقديم السلع والخدمات التي يكون القطاع الخاص قادر على توفيرها بشكل أكثر كفاءة وتنافسية. وستخصص الأصول للمساعدة في خفض أسعار السلع والخدمات، وزيادة السلع المعروضة للمستهلكين، وجذب المستثمرين الأجانب، وستُدعم حرية حركة الأشخاص والبضائع أيضا.

**الاستراتيجية طويلة الاجل:** تسعى الحكومة من رؤية 2020 إلى احداث تحويل حقيقي لرواندا لتصبح دولة متوسطة الدخل بحلول عام 2020 مما يستوجب حصول زيادة في دخل الفرد السنوي لتصل إلى ($900) بعد ان كانت ($290) لعام 2000 وانخفاض نسبة الفقر من (64%) عام 2000 لتصل (30%) لعام 2019، تكوين طبقة متوسطة منتجة قادرة على الاستثمار بعيدا عن الاعتماد على الدولة أو المستثمرين الأجانب (Ndoricimpa, 2020: 191). فأساس بناء اقتصاد رواندي قوي يجب أن يكون مبني على تكوين طبقة متوسطة من رجال الأعمال المحليين قادرين على الإنتاج والتصدير وتحقيق أرباح وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لهم من تسهيلات مالية ومصرفية وسن قوانين تضمن لهم حقوقهم مع الحفاظ على قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية وتهيئة البنية التحتية لهم من مصادر طاقة وشبكات اتصال ومعلوماتية وشبكات طرق وتوفير خدمات تعليمية عالية الجودة في العلوم والتكنولوجيا. وهو ما يتطلب تدرج زمني لتحقيق أهداف رؤية 2020.

**نتائج الاستراتيجية:** بعد عشرون عاما من الجهود الصادقة من الحكومة، استطاعت ان تعيد رواندا نفسها من جديد لتعد اليوم واحدة من أكبر الاقتصادات الرائدة في شرق إفريقيا. واستكمالا لاستراتيجياتها وضعت رواندا أحد أهم البرامج التنموية، ألا وهو الاستراتيجية القطرية (2013-2018) والذي جاء متماشيا مع كل من الاستراتيجية الحكومية الثانية والثالثة للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، إذ يشمل البرنامج الاستراتيجية القطرية أربعة أهداف (Simplice, 2019: 18-19):

1. تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية من خلال إدارة الموارد الطبيعة والاستثمار في رأس المال المادي والاجتماعي، بما يشمل التكثيف الزراعي الموّسع.
2. تنمية سلاسل قيمة الصادرات القادرة على الصمود في مواجهة المناخ، وعمليات ما بعد الحصاد، والأعمال التجارية الزراعية من أجل زيادة منافذ التسويق.
3. إضافة القيمة إلى المنتجات الزراعية وتهيئة فرص العمل في المناطق الريفية.
4. تحسين الوضع التغذوي للسكان الريفيين الفقراء والفئات الضعيفة.

اهتمت حكومة رواندا بتشجيع الاستثمار الخارجي فعمدت الى تأسيس مجلس استشاري للاستثمار والتطوير، من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، ووضعت الأسس لتأسيس إستراتيجية لتشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال وضع قانون جديد للاستثمار، عُرف قانون "النافذة الواحدة"، والذي يمكن المستثمر في بضع ساعات من اكمال جميع الإجراءات وفي مكان واحد،، وألغت رواندا التأشيرة للأجانب، سواء كانوا أفارقة أم أوروبيين، مما جعل العاصمة كيغالي أكثر العواصم الإفريقية استقبالا للسياح الأجانب، بمتوسط معدل (7.5%) عام (2017) وصنفت وفق تقرير لمنظمة دول الافريقية لسنة (2016) كأول دولة إفريقية جذبا للمستثمرين ورجال الأعمال (African Union, 2020: 97) بالتالي حققت رواندا الكثير من

الإنجازات التنموية، إذ استمرت في تحقيق معدلات نمو عالية خلال السنوات الماضية، متفوقة على العديد من الدول العظمى مثل الصين والهند، إذ سجلت معدل نمو (8.6%) خلال العام 2018 مقارنةٌ بالعام 2017 والذي بلغ في حينها (6%)، (African Union, 2020: 99).

كانت للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها رواندا نتائج إيجابية في رؤية (2020)، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الرواندي بنسبة (9.5%) في عام 2019 قبل أن ينخفض بنسبة (3.4%) في عام 2020 بسبب وباء COVID-19 العالمي، وهو أول ركود منذ عام 1994. من عام 2011 إلى عام 2020، كان إجمالي التجارة (أي الصادرات + الواردات) للسلع والخدمات يعادل 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في العقد الماضي، كانت رواندا مستوردا صافيا للسلع والخدمات. اعتبارًا من عام 2020، بلغت صادرات السلع والخدمات 1.9 مليار دولار (18.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما بلغت واردات السلع والخدمات 4 مليارات دولار (37.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي). خلال الوباء، توسع إجمالي التجارة في السلع بنسبة 24٪، لتصل إلى ما يعادل 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بالزيادة الكبيرة في صادرات وواردات الذهب عبر جميع فئات المنتجات. وفي الوقت نفسه، تقلص إجمالي التجارة في الخدمات بنسبة 43٪، لتصل إلى ما يعادل 10.8٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021، اتخذت حكومة رواندا (GOR) إصلاحات سياسية مهمة تهدف إلى إعادة الاقتصاد للنمو، وتحسين القدرة التنافسية لرواندا في قطاعات النمو الاستراتيجية المختارة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كما عدل رئيس الحكومة قانون تشجيع الاستثمار وتسهيله (قانون الاستثمار)، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قدمت الدولة عددًا من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات تشمل: التصنيع، البنية الأساسية، توزيع الطاقة ونقلها المعالجة الزراعية، السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتضمن قانون الاستثمار الجديد معاملة متساوية لكل من الأجانب والمواطنين في بعض العمليات، والتحويل الحر للأموال، والتعويض عن نزع الملكية (U.S. DEPARTMENT of STATE, 2022)

**المبحث الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في رواندا**

وضعت رواندا هدفاً أساسياً لنموها الاقتصادي، ألا وهو وجود اقتصاد متحرر مفتوح، لذلك عمدت على وضع الاستراتيجيات الصحيحة لضمان الاستفادة من التحرير التجاري، ولم تبحث عن وصفات جاهزة للسياستها التجارية أو عن بدائل لالتزام لما طبق في غيرها من الدول، ونتيجة اجمالي سياساتها واستراتيجياتها عُد الاقتصاد الرواندي الأسرع نموًا في مجموعة شرق إفريقيا، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي (9.415) مليار دولار عام (2020) مقارنة إلى (8.476) مليار دولار أمريكي (2017). وبذلك يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (826.30) دولارًا أمريكيًا سنويًا، بعد أن كان (780.80) دولارًا أمريكيًا العام الماضي، بزيادة بنسبة (4.2%) (NISR. 2020) .في عام (2020) بلغ إجمالي التجارة في رواندا (33.758) مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها (10.9%) عن الربع الأخير من عام 2019، وبلغ إجمالي الصادرات (1.791) مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الواردات (31.970) مليون دولار أمريكي، وقيمت إعادة الصادرات ب 78.5 مليون دولار أمريكي (NISR. 2020)

واصل الباحثون والاقتصاديون المناقشة والجدل حول العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والواردات (MK, 2010: 30) يرى عدد من الباحثين أن التصدير يؤدي إلى النمو

الاقتصادي وبالتالي يشجع فرضية النمو بقيادة الصادرات، بينما يرى البعض ا لآخر أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى نمو الصادرات ودعم فرضية النمو الذي يقوده التصدير.

نتيجة الآراء المتباينة حول العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، جعل العديد من الاقتصادات النامية في حيرة ما إذا كان ينبغي لها ان تفتح اقتصاداتها لتعزيز التجارة الدولية أو ما إذا كان ينبغي عليها التركيز على الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها تعزيز التجارة الدولية. وبسبب هذه الأدلة المتناقضة حول العلاقة الديناميكية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، حاولت هذه الدراسة النظر في هذه العلاقات وتحليلها في حالة رواندا للفترة من 1980 إلى 2020، كما موضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2): قيم الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2020)

| IMP | EXP | GDP | Years | IMP | EXP | GDP | Years |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 431623403.1 | 109644384.5 | 1634938652 | 2001 | 252391554.1 | 233473706 | 1109346221 | 1980 |
| 406587569.7 | 141817491.5 | 1674685248 | 2002 | 331033109.1 | 181144471 | 1254765350 | 1981 |
| 397639541.1 | 118119710.9 | 1607552332 | 2003 | 306102669.4 | 138251015 | 1407062608 | 1982 |
| 434576075.7 | 156051743.2 | 1846198771 | 2004 | 339856004.7 | 162572533 | 1407242640 | 1983 |
| 517259532.9 | 232361645.8 | 2088961969 | 2005 | 307168308.3 | 171374038 | 1479688126 | 1984 |
| 650812641.9 | 294943231.1 | 2581313486 | 2006 | 312153000.7 | 200513014 | 1587412957 | 1985 |
| 786621166.9 | 383005356.3 | 3152324689 | 2007 | 341193178.5 | 184987471 | 1715625839 | 1986 |
| 964455942.4 | 599140697.1 | 3824788145 | 2008 | 391947117.8 | 244728623 | 1944711061 | 1987 |
| 1449766636 | 609899959.5 | 4860093843 | 2009 | 412959379.9 | 160729968 | 2157434025 | 1988 |
| 1596232359 | 631152212.8 | 5378925895 | 2010 | 421685680.5 | 158571150 | 2395493878 | 1989 |
| 1731424282 | 695039484.3 | 5773084568 | 2011 | 415791834 | 147651245.8 | 2405021933 | 1990 |
| 1985240873 | 895592501.5 | 6563320570 | 2012 | 358799633.5 | 143182955.2 | 2550185618 | 1991 |
| 2331374611 | 937907530.1 | 7334917697 | 2013 | 345146615.4 | 139864281.5 | 1911600970 | 1992 |
| 2433689123 | 1073961239 | 7621923308 | 2014 | 370561935.1 | 112984489.2 | 2029026704 | 1993 |
| 2638306272 | 1180211471 | 8016591928 | 2015 | 404236979.4 | 102031320 | 1971525999 | 1994 |
| 3171144191 | 1178598262 | 8277613194 | 2016 | 488303932.7 | 47498580 | 753636371 | 1995 |
| 2805809833 | 1264597146 | 8475681533 | 2017 | 334008606.6 | 66627296.73 | 1293535011 | 1996 |
| 2993903411 | 1666361005 | 9135454442 | 2018 | 362153710 | 83373731.5 | 1382334879 | 1997 |
| 30883258659 | 1711537560 | 9314254451 | 2019 | 475297259.2 | 144372284.3 | 1851558302 | 1998 |
| 31967837302 | 1790673641 | 9415740238 | 2020 | 461714689.5 | 111106099 | 1989343495 | 1999 |
| | | | | 445787126.4 | 113094523.3 | 1817654508 | 2000 |

المصدر :اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا www.minecofin.gov.rw

**أولا. مؤشرات النمو الاقتصادي في رواندا:** يقوم صناع السياسات والمحللون بتقييم حالة الاقتصاد باستمرار، يُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد المؤشرات الأولية المستخدمة لقياس مدى قوة اقتصاد الدولة كما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي أيضًا لتحديد مستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد. (Onuoha, 2015: 83) وهو أيضًا مقياس شائع للنمو الاقتصادي. يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة مستدامة في الناتج القومي للفرد أو الناتج القومي الصافي على مدى فترة طويلة من الزمن. يمكن أيضًا النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه زيادة كمية في القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال عام معين، (Gómez, 2015: 8) يعتمد النمو الاقتصادي المستدام بشكل أساسي على قدرة الدولة على الاستثمار والاستفادة الفعالة والمنتجة من الموارد المتاحة لها.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17**

أن أهمية قياس الإنتاج المحلي الإجمالي تأتي من معرفة آلية احتساب الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل عدد من المكونات الاقتصادية من الانفاق الحكومي، الانفاق الاستهلاكي، إجمالي الاستثمارات، والتجارة الخارجية. من تحليل هذه المكونات، نخرج بنتيجة أن الوصول إلى حالة الثقة لدى المستهلكين في استقرار الدخل والتي ستدفعهم الى المزيد من الانفاق، والعكس صحيح في حالة انعدام الثقة بشأن المستقبل الاقتصادي، سيقل الانفاق، لذلك، تعد ثقة المستهلك مؤشرا قويا على النمو الاقتصادي. كما أن الإنفاق الحكومي هو شريان رئيسي لتغذية العديد من الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يعد محركا مهما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، خاصةً عند تراجع الإنفاق الاستهلاكي وحركة الاستثمار، وهو ما يحدث في حالة الركود الاقتصادي. أما أهمية الاستثمار بالنسبة للاقتصاد، فتتمثل في قدرته على خلق المزيد من فرص العمل إلى جانب زيادة القدرة الإنتاجية للدولة. وأخيرًا، يمكن عدّ الميزان التجاري مقياسًا لمدى الاكتفاء الذاتي لبلد ما، وبالتالي مؤشر على قوة الاقتصاد.

وتعد هذه المؤشرات الاقتصادية الأربعة دليل على قدرة الاقتصاد، وهي ما يقوم الناتج المحلي الإجمالي بتجميعها في رقم واحد يسهل مقارنته من سنة إلى أخرى ومن بلد لآخر. وتعد القيمة الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي هي الطريقة الأمثل لمقارنة اقتصادات الدول. ففي الفترة التي سبقت 1994، كان هناك فرض قيودا صارمة على التجارة ومعاملات الصرف الأجنبي، فضلاً عن نظام سعر الصرف الثابت في رواندا من عام 1980 إلى عام 1990 كان لدى رواندا اقتصادُمدار، والذي فرض قيودا صارمة على التجارة ومعاملات الصرف الأجنبي، فضلاً عن نظام سعر الصرف الثابت (Word Bank, 2004: 154) بحلول أوائل التسعينيات، كان متوسط معدل التعريفة (34.8%) مع خمسة تعريفات مختلفة تتراوح بين (0-60%)يخضع كل مستورد لحصة من التعرفة، وتخضع جميع عمليات الاستيراد لترخيص يسمح بصرف العملة الخارجية (DFID, 2008: 89)، كان على المصدرين إعادة العملة الناتجة عن بيع الصادرات كشرط قانوني، ولم يُصرح بتراخيص التصدير إلا من قبل البنك الوطن ي الرواندي (BNR)، والأهم من ذلك، تم تحويل جميع عائدات التصدير إلى BNR وإدارتها. وبالمثل، كان على BNR إعطاء موافقة مسبقة لبعض المعاملات غير المرئية بما في ذلك الرعاية الطبية والرحلات السياحية والدراسة في الخارج، مع شراء العملات من BNR لتمويل هذه المعاملات غير المرئية الخاضعة للسقوف (World Trade, 2003: 47) مما اثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بعد الحرب الأهلية تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في رواندا تطورا كبيرا، ففي عام 2002 وصل معدل النمو إلى (4.2%) عام 2002 ليعود وينخفض نتيجة سوء الظروف المناخية في عام 2003 ليصبح (4%) ليعرف بعدها ارتفاعا واستقرارا يتراوح بين (5%) الى (8%) طوال مدة البحث، والشكل رقم (1) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2):

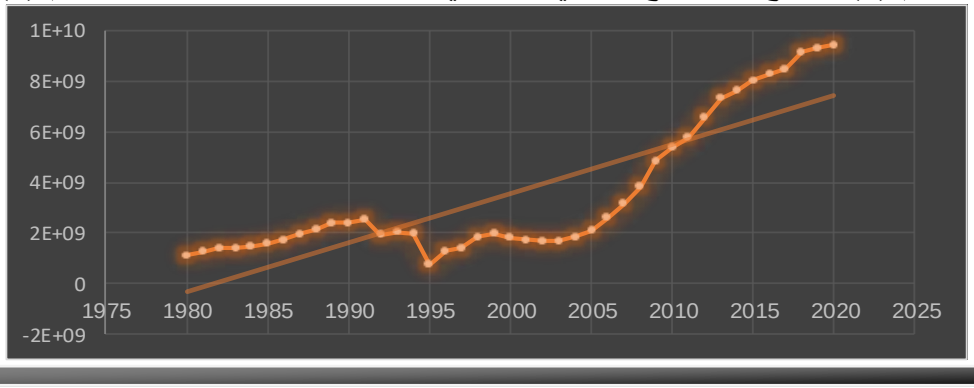

الشكل (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي في رواندا للفترة من 1980-2020
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

من خلال بيانات الجدول رقم (2) والشكل رقم (1)، شهدت رواندا زيادة مطردة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد إعادة الإعمار خلال الفترة الممتدة من (1980-2002) من الدراسة، ليبلغ أعلى مستوى له عام (2002) إلى (13.2%) وهو أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة، ويعزى ذلك نتيجة تراكم في عوامل الإنتاج والمساعدات الإنمائية الرسمية بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، استمر الناتج المحلي بالارتفاع ليبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (8.8%) في المائة بين عامي (2005) و(2009) وكان هذا النمو ثابتا حتى عام 2008 عندما انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، التي نشأت في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية. بعد عام (2010) ونتيجة الإستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة في برنامج رؤية 2020 ومجموعة الإصلاحات المالية التي اعتمدتها ومنها متغير الائتمان أدت إلى تحريك الموارد الاقتصادية المتاحة مما احدث تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد، كذلك معامل الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي كان له الأثر الإيجابي في تحسين النمو الاقتصادي،، كان للسياسة الضريبية التي اتبعتها رواندا اثر كبير في زيادة حصة الإيرادات الضريبية المتغيرة التي تم جمعتها من التجارة الدولية والتي كان لها أثر واضح على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات والتنمية الاقتصادية، مما يجعل الإيرادات المحصلة يتم توجيهها إلى مشاريع أكثر إنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي (Murenzi, 2006: 254)، كما تساهم الخدمات المقدمة من الدولة والقطاع الخاص وخاصة تلك المتعلقة بالاتصالات والمعلوماتية والمالية في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ولا زالت الزراعة تساهم بنسبة تصل إلى (33%) من الناتج المحلي الإجمالي تليها الصناعة، ويجب أن نشير هنا إلى أهمية المساعدات المقدمة من الجهات الرسمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، من المتوقع أن تكون هناك زيادة في الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ كتقدير أولي (33.1%) عام 2024 بعد أن سجلت (26.7%) في عام (2020) نتيجة ارتفاع الاستثمار العام والخاص مع توقعات بزيادة الاستثمار العام الحكومي، وتوجه الحكومة من خلال استثمارها نحو توفير الخدمات العامة الأساسية وكذلك تحويل الاقتصاد لتحسين إنتاجية العمل وتوجيه الانفاق العام نحو تغطية وتحسين نظام التعليم والصحة ودعم الجهود التكنولوجية خاصة المستخدمة في الزراعة، وتطوير البنية التحتية، كل ذلك كان له تأثير إيجابي كبير على نمو الإنتاجية وبالتالي نمو الاقتصاد. الشكل رقم (2) يوضح حجم الصادرات في رواند للمدة (1980-2020) بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2):

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17

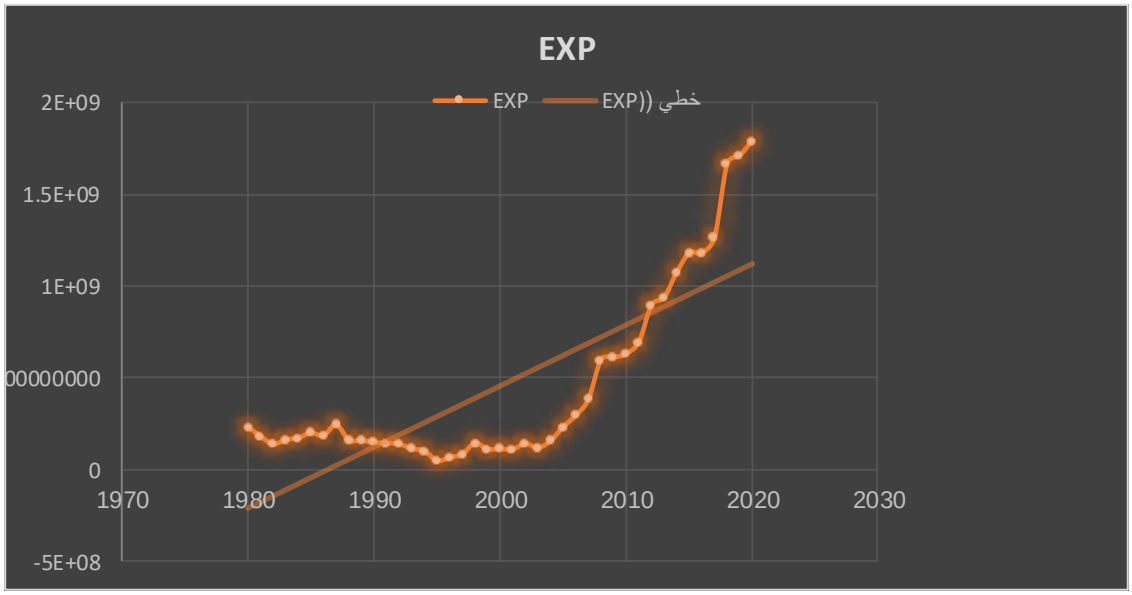


الشكل (2): حجم الصادرات في رواندا للمدة من 1980-2020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

شكلت عشرة منتجات ثلثي إجمالي صادرات رواندا على مدى السنوات الخمس الماضية، وهي تتألف أساسًا من الذهب الخام، والشاي الأسود، والقهوة غير المحمصة أو منزوعة الكافيين، وخامات ومركزات النيوبيوم والتنتالوم والفاناديوم والقصدير، ارتفعت حصة الذهب في إجمالي صادرات السلع الرواندية بشكل كبير عام 2019 إلى (38.9%) مقارنة بعام 2015 والتي بلغت (7%). ويعزى ذلك إلى الزيادة في قيمة صادرات رواندا من الذهب غير المشغول بنسبة (313%) لتصل إلى (303.4) مليون دولار في عام 2019، حيث أنشأت رواندا أول شركة لتكرير الذهب وزادت أسعار الذهب العالمية (Mwai, C. 2021: 73)، وسط ارتفاع أسعار الذهب العالمية في عام 2020، أصدر البنك الوطني لرواندا تشير إلى أن المتحصلات من صادرات الذهب الرواندية زادت بنسبة (755%) و(16.6%) في السنة المالية 2020/2019 والسنة المالية 2021/2020، كما أن صادرات الشاي الأسود قد زادت هي الأخرة بشكل طفيف لتصل الى (11.1%) بعد ان كان (10.7%) في حين نجد القهوة والنيوبيوم والتانتالوم وكذلك Tin ores and concentrates وغيرها انخفضت وللفترة نفسها لتصبح (8.9%)، (5.8%)، (4.7%) بعد ان كانت (14.7%)، (15.1)، (7.9%) على التوالي (NBR, 2020: 2021).

تتماشى الوجهات الرئيسية للصادرات الرواندية مع التغييرات في تكوين أفضل منتجات التصدير. اعتبارًا من عام 2019، ذهبت صادرات السلع الرئيسية إلى الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا وباكستان والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة). دقيق ميسلين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ القهوة إلى سويسرا والمملكة المتحدة؛ والشاي لباكستان. (The World Bank, 2022: 109)، كما نلاحظ أيضا أن لرأس المال أهمية إيجابية وهذا ما توضحه الواردات وتؤكد على أهمية دمجه بالتكنولوجيا، ليكون هناك قدر أكبر من الكفاءة الإنتاجية وبالتالي نمو اقتصادي أكبر. الشكل رقم (3) يوضح حجم الواردات في رواند للمدة (1980-2020) بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17**

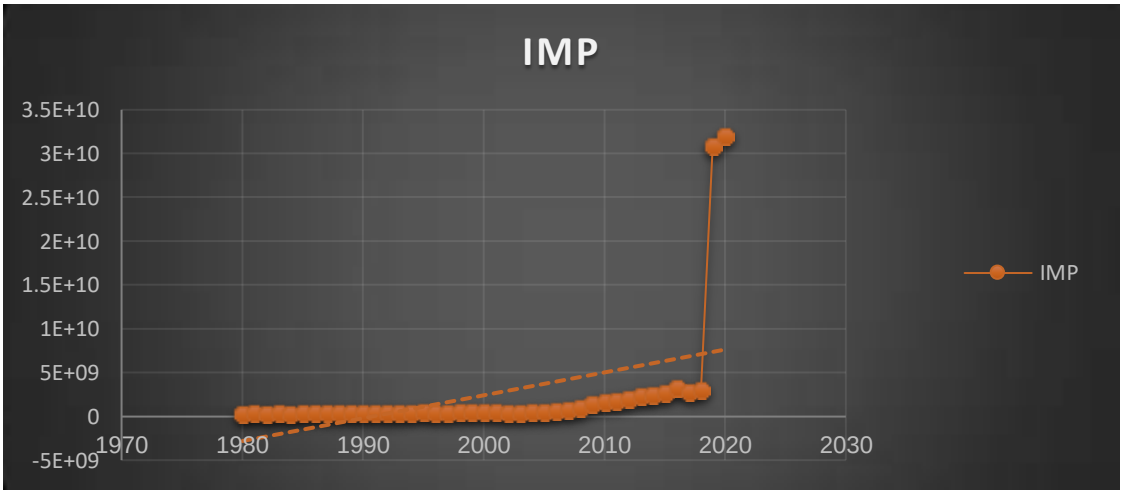


الشكل (3): حجم الواردات في رواند للمدة (1980-2020)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

أهم المنتجات المستوردة لرواندا هي المنتجات النفطية (16.8٪) والأدوية (3.8٪) والسكر (2.4٪) والهواتف المحمولة (2.2٪) في المتوسط من 2015 إلى 2019. (The World Bank, 2022: 111). نصف ما يتم الحصول على إجمالي واردات رواندا من خمس دول رئيسية: الصين والهند والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وكينيا. 5 أهم واردات رواندا من هذه البلدان هي الهواتف المحمولة (الصين)؛ المنتجات النفطية (الهند والإمارات العربية المتحدة) والإسمنت (أوغندا) والذهب غير المشغول (كينيا).

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في رواندا بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمخزون 420 مليون دولار و 2.6 مليار دولار، على التوالي، اعتبارًا من عام 2019 في عام 2020 بالرغم من Covid-19، ومع ذلك، يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021) أن الاستثمار الأجنبي المباشر (NBR, 2021: 81). تشير البيانات اعتبارًا من عام 2018 إلى أن أعلى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة (114.8) مليون دولار (37.9٪ من الإجمالي) ذهبت إلى قطاع الكهرباء والغاز والبخار، بينما ذهب معظم أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة (663.7) مليون دولار (29.1٪ من الإجمالي) إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.، ولنفس العام، بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين على الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا (13.2%) (أعلى من المتوسط العالمي عند 6٪) ويمكن أن يصل إلى (47.5%) في النقل و(20.7%) في قطاع الزراعة و(15.7%) في الأنشطة المالية. كما وتشير التقديرات إلى أن الكيانات الخاصة الأجنبية توفر 73.695 وظيفة، نما الاستثمار الأجنبي المباشر من موريشيوس بنسبة (240%) إلى (796) مليون دولار من 2014 إلى 2018، مما ساهم في ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدة الاستثمار في رواندا (NBR, 2019: 83-84). الشكل رقم (4) يوضح قيم الواردات والصادرات والناتج المحلي الاجمالي في رواندا للفترة من 1980-2020 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17

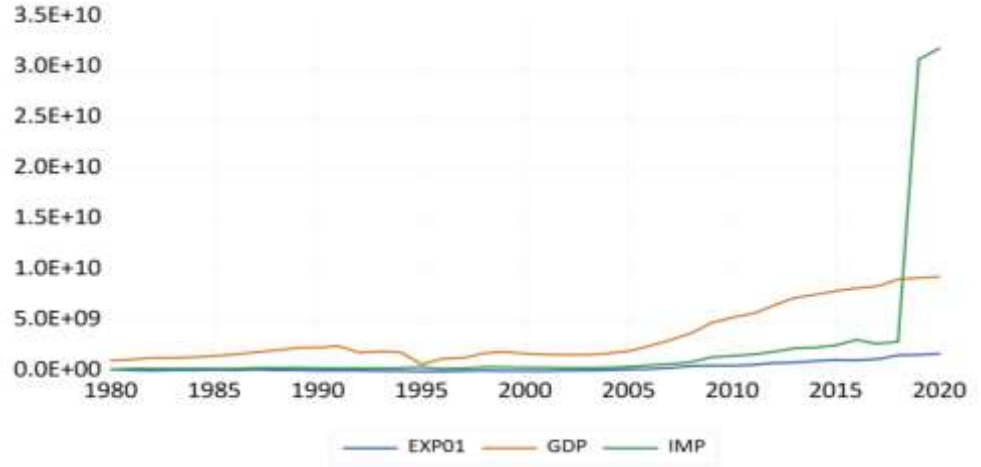


الشكل (4): قيم الواردات والصادرات والناتج المحلي الاجمالي في رواندا للفترة من 1980-2020
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12.

من عام 2011 إلى عام 2020، كان إجمالي التجارة (الصادرات + الواردات) للسلع والخدمات يعادل (55%) من الناتج المحلي الإجمالي. في العقد الماضي، كانت رواندا مستوردا صافيا للسلع والخدمات. لكن اعتبارًا من عام 2020، بلغت صادرات السلع والخدمات (1.9) مليار دولار (18.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما بلغت واردات السلع والخدمات (4) مليارات دولار (37.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي) (The World Bank ,2022,108). خلال الوباء، توسع إجمالي التجارة في السلع بنسبة (24%)، لتصل إلى ما يعادل (45%) من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بالزيادة الكبيرة في صادرات وواردات الذهب عبر جميع فئات المنتجات. وفي الوقت نفسه، تقلص إجمالي التجارة في الخدمات بنسبة (43%)، لتصل إلى ما يعادل (10.8%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

ترى النظرية التقليدية الجديدة للتجارة، أن الصادرات السلعية غير النفطية تحفز النمو الاقتصادي عن طريق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية التي بدورها تحسن من كفاءة الإنتاج (عبد الحفيظ، 2006: 48) مع الموازنة بحجم الواردات.

**ثانياً. تقدير نموذج الانحدار:** وصف مصادر البيانات والمتغيرات: يغطي نطاق البيانات المستخدم في هذه الدراسة سلسلة زمنية للفترة من 1980-2020 لدولة رواندا. تم اختيار البيانات بشكل سنوي من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية المقدمة من البنك الدولي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا خلال الفترة الزمنية من 1980 حتى 2020. تم اختيار المتغيرات ت المستخدمة في الدراسة بناءً على بعض الدراسات التجريبية السابقة التي تحلل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، وصادرات السلع والخدمات (بالقيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، وواردات السلع والخدمات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 12 للقيام بكافة الاختبارات والتقديرات المطلوبة. يمكن عرض هذه المتغيرات على النحو الآتي:

أ. الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه بالمتغير التابع، وهو مؤشر على النمو الاقتصادي.
ب. المتغيرات المستقلة وتمثل كلاً من إجمالي الصادرات (EXP)، واجمالي الواردات (IMP) .

تم اختبار الصيغة التجريبية المبكرة (The early empirical formulation)، إذ تم افتراض وجود علاقة سببية بين الواردات والصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تكامل ارتباط الصادرات والواردات في دالة الإنتاج الكلي، والتي يتم استخدامها (Mmuhammed, 2011: 60). يتم التعبير عن دالة الإنتاج المعزز، بما في ذلك الصادرات والواردات على النحو الآتي:

$GDP_t = f\ (EXP)$

$GDP_t = f\ (IMP)$

$GDP_t = f\ (EXP, IMP)$

كما ويمكن إعادة صياغة النموذج بتنسيق اقتصادي قياسي لوغاريتمي خطي وبالآتي:

$$Log(GDP)_t = \beta_0 + \beta_1 log\ (EXP)_t + \beta_2 log(IMP)_t + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (3) يوضح ويصف متغيرات النموذج القياسي:

الجدول (3): متغيرات النموذج

| اختصار المتغير | الوصف |
|---|---|
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) |
| EXP | إجمالي الصادرات (متغير مستقل) |
| IMP | اجمالي الواردات (متغير مستقل) |
| $\beta 0$ | القيمة الثابتة |
| $\beta 1$ | معاملات العلاقة قصيرة الأجل للصادرات (تصحيح الخطأ) |
| $\beta 2$ | معاملات العلاقة قصيرة الأجل للواردات (تصحيح الخطأ) |
| $t$ | اتجاه الزمن |
| $\varepsilon_t$ | حد الخطأ العشوائي الطبيعي |

المصدر: من إعداد الباحثة.

**ثالثاً. نتائج النموذج والاختبارات المختلفة لتقدير العلاقة القياسية بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي:**

أ. **اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة:** يعد معرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية من متطلبات أي دراسة وذلك لبيان مدى إمكانية الاعتماد على المتغيرات موضوع الدراسة، فالمتغيرات غير المستقرة تعطي نتائج مضللة، وذلك لحصولنا على علاقات غير حقيقية فيما بين تلك المتغيرات وإنما علاقات مضللة وهذا يطلق عليه الانحدار المضلل أو الزائف، سنقوم باختبار استقرار السلسلة الزمنية وذلك من خلال استخدام اختبار جذور الوحدة (Unit Roots Test) وبالتحديد اختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، إن اختبارات جذور الوحدة يستخدم لفحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة وكذلك تحديد رتبة تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة. فمن خلال استقرار السلسلة في قيمتها الأصلية يمكن التأكيد على أنها مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الرتبة صفر، وفي حالة استقرار السلسلة الزمنية بعد أخذ الفرق الأول عندئذ تستقر السلسلة عند الفرق الأول ومتكاملة من الرتبة الأولى وهكذا بالنسبة للفرق الثاني (حايد، 2018: 97).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17

تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لكل من Log (GDP) و Log (Exp)وLog (Imp)باستخدام المعزز اختبارات ديكي (Augmented Dickey-Fuller Test)، الشكل رقم (5) يوضح تقاطعات قيم الواردات والصادرات والناتج المحلي الاجمالي في رواندا للفترة من 1980-2020 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2):

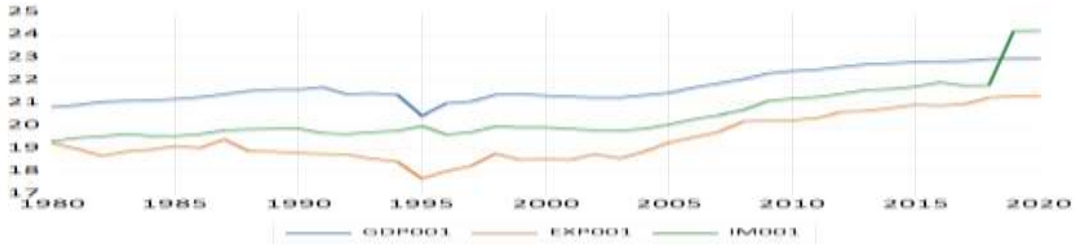


الشكل (5): تقاطعات القيم الواردات والصادرات والناتج المحلي الاجمالي في رواندا للفترة من 1980-2020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12

الجدول (4): Results of Unit root test

| Variables | ADF Levels | ADF First Differences | PP Levels | PP First Differences | |
|---|---|---|---|---|---|
| Log (GDP) | 4.63754 | 8.263809 | 5.28904 | 8.263809 | 1 |
| Log (Exp) | 3.97385 | 6.703342 | 3.66024 | 6.703342 | 1 |
| Log (Imp) | 9.70214 | 7.880476 | 8.18567 | 7.880476 | 2 |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2) باستخدام برنامجEViews 12

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) إن كلاً من سلاسل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مستقرة عند الفرق الأول للاختبارات الثابتة ADFوPPبينما متغير الواردات متكامل بالترتيب (2) وفي جميع المستويات (1٪، 5٪، 10٪)

**ب.معايير اختيار VAR**: سنحاول هنا تحديد علاقات التوازن طويلة المدى في البيانات بناءً على نماذج VAR المقدرة في نموذج تصحيح خطأ المتجه (VEC). بناءً على تحديد الافتراضات حول مدى استجابة الاقتصاد على المدى القصير والطويل للصدمات الهيكلية الفردية. من خلال النتائج أعلاه كان ترتيب تكامل المتغيرات المدروسة مستقرة عند الفرق الأول، وتم تحديد تكاملها المشترك. ومع ذلك، يجب تحديد number of delay existing لهذا التقدير. وللتحقق من ذلك سيتم تطبيق اختبار VAR Lag.

الجدول (5): Results of VAR

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -74.7284 | NA | 0.012003 | 4.090969 | 4.220253 | 4.136967 |
| 1 | 7.669234 | 147.4484* | 0.000253* | 0.227935* | 0.745068* | 0.411927* |
| 2 | 13.2814 | 9.157899 | 0.000305 | 0.406203 | 1.311185 | 0.728189 |
| 3 | 22.4983 | 13.58102 | 0.000309 | 0.394851 | 1.687682 | 0.854830 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17

من خلال الجدول رقم (5) والخاص بنتائج VAR Lag Order Selection Criteria، تم تحديد اختيار ترتيب التأخير باستخدام خمسة معايير مختلفة LR، FPE، AIC، SC، HQ لكل متغير داخلي في هياكل التأخر الذاتي والتأخر الموزعة في نموذج VAR القابل للتقدير، يتضح من تلك النتائج ان number of delay existing هو (1) لأغراض التقدير، لذلك سننتقل الى المرحلة المقبلة وهي استخدام Cointegration Analysis: Johanson Test.

**ج. اختبار Cointegration Analysis: Johanson Test**: يتم استخدام اختبار Johanson لما له من ميزات، إذ يسمح بأكثر من علاقة تكامل ولمتغيرات متعددة ويعتمد على تقدير رتبة المصفوفة n والكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات للحصول على عدد الاندماج المشترك الموجود في حالتنا، نستخدم الأكثر فعالية وهو اختبار جوهانسون.

الجدول (6):

Result Of the Co-integration Analysis (Johansen Test for Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace))

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Probability** |
|---|---|---|---|---|
| None* | 0.402052 | 33.65147 | 28.79707 | 0.0171 |
| At most 1 | 0.198103 | 14.10988 | 14.90271 | 0.0800 |
| At most 2* | 0.139755 | 5.720434 | 2.841465 | 0.0168 |

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12

يوضح الجدول رقم (6)، أن الحد الأقصى لقيمة eigenvalue وباقي النتائج الإحصائية المحسوبة لقيم الصادرات والواردات والناتج المحلي الاجمالي، هي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5٪، مما يعني، عدم رفض الفرضية الصفرية(العدم) بعدم وجود تكامل مشترك والتي أكدت عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الواردات والصادرات والنمو الاقتصادي في رواندا. ودعم اختبار تكامل Engel Granger عند هذه النتيجة لعدم وجود تكامل مشترك. مما يتعين علينا استخدام نموذج Vector Auto-regression Estimates غير مقيد.

**د. نموذج Vector Auto-regression Estimates**: إن الغرض من استخدام نموذج VAR، هو تحديد ما إذا كانت المتغيرات التوضيحية لها تأثير على المتغير التابع أو لا. من خلال تحديد علامة معاملات المتغيرات التوضيحية (العلاقة الإيجابية أو السلبية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية). ولمعرفة نوع العلاقة وما إذا كانت هناك تأثيرات بين متغير مستقل سلبي أو إيجابي على المتغير التابع في نموذجنا، نتابع النتائج المستخرجة في الجدول رقم (7)

الجدول (7):

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.963083 | 0.946018 | 0.924360 |
| Adj. R-squared | 0.951216 | 0.928667 | 0.900048 |
| Sum sq. resids | 1.469340 | 0.978331 | 3.785897 |
| S.E. equation | 0.229077 | 0.186923 | 0.367710 |
| F-statistic | 81.16109 | 54.52160 | 38.01955 |
| Log likelihood | 7.883024 | 15.61072 | -10.09990 |
| Akaike AIC | 0.111420 | -0.295301 | 1.057890 |
| Schwarz SC | 0.542364 | 0.135643 | 1.488833 |
| Mean dependent | 19.45625 | 21.79088 | 20.54152 |
| S.D. dependent | 1.037157 | 0.699872 | 1.163077 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 0.000154 | |
| Determinant resid covariance | | 6.14E-05 | |
| Log likelihood | | 22.49783 | |
| Akaike information criterion | | 0.394851 | |
| Schwarz criterion | | 1.687682 | |
| Number of coefficients | | 30 | |

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17**

**Result Of the Vector Auto-regression Estimates Model**

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Probability |
|---|---|---|---|---|
| **C (1)** | 0.840903 | 0.20834 | 4.03620 | 0.0000 |
| **C (2)** | 0.080131 | 0.10707 | 0.74837 | 0.5744 |
| **C (3)** | -0.288960 | 0.29871 | -0.96736 | 0.722 |
| **C (4)** | -0.608978 | 0.358401 | -1.427582 | 0.0592 |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12.

إن تقدير نموذج VAR يحدد لنا ما إذا كانت المتغيرات التوضيحية ذات تأثير على المتغير التابع أو لا. فمن خلال اشارة معاملات المتغيرات التوضيحية تتضح العلاقة الإيجابية أو السلبية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية. فمن خلال نتائج الجدول رقم (7) لتحليل نموذج VAR لتلخيص السلوك الديناميكي للمتغيرات المدروسة. تظهر نتيجة تقدير VAR أن الفرق الأول والفرق الثاني في الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي وسلبي على الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، ولكن إجمالي الناتج المحلي ليس له تأثير كبير على الصادرات أو الواردات. فالفرق الأول في الصادرات له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، في حين أن الفرق الثاني له تأثير سلبي على الصادرات والواردات فقط. الفرق الأول في الاستيراد له تأثير إيجابي فقط على استيراد، ولكن الفارق الثاني له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وله تأثير إيجابي على الصادرات والواردات. وهذا يعني أن الواردات والصادرات تؤثر على التغيرات الديناميكية في النمو الاقتصادي في رواندا. كما تشير الاختبارات التشخيصية إلى أن المواصفات العامة المعتمدة مرضية.

ه. اختبار **Granger Causality test**: يتم تطبيق اختبار السببية جرانجر لتأكيد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرات الثلاثة المشمولة في بحثنا، اختبار سببية جرانجر هو اختبار فرضية إحصائية.

الجدول (8): Result Of the Granger Causality test

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. | Conclusion |
|---|---|---|---|---|
| D(EXP001) does not Granger Cause D(GDP001) | 37 | 1.46571 | 0.2437 | not rejected |
| D(GDP001) does not Granger Cause D(EXP001) | | 0.19044 | 0.9021 | not rejected |
| D(IM001) does not Granger Cause D(GDP001) | 37 | 0.77192 | 0.5188 | not rejected |
| D(GDP001) does not Granger Cause D(IM001) | | 1.33303 | 0.2821 | not rejected |
| D(IM001) does not Granger Cause D(EXP001) | 37 | 1.18167 | 0.3333 | not rejected |
| D(EXP001) does not Granger Cause D(IM001) | | 1.71918 | 0.1842 | not rejected |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12.

تظهر نتائج اختبار جرانجر السببية في الجدول رقم (8)، أن الواردات أثرت على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على إلى الاقتصادي، كما أثرت الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 297-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.17

ومن ثم على النمو الاقتصادي. كما يمكننا أن نلاحظ أن هناك علاقة سببية قوية بين الصادرات والواردات.

**رابعاً. المعادلة المقدرة للنموذج:** مما تقدم، سنحاول أن نصيغ المعادلة المقدرة للنموذج قيد البحث.

الجدول (9): Result Of the Estimated equation for our Model

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/11/22 Time: 00:10
Sample: 1980 2020
Included observations: 41

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EXP01 | 5.962669 | 0.236308 | 25.23257 | 0.0000 |
| IMP | -0.063481 | 0.017643 | -3.598019 | 0.0009 |
| C | 9.71E+08 | 1.20E+08 | 8.113097 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.963362 | Mean dependent var | 3.54E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.961433 | S.D. dependent var | 2.76E+09 |
| S.E. of regression | 5.43E+08 | Akaike info criterion | 43.13213 |
| Sum squared resid | 1.12E+19 | Schwarz criterion | 43.25752 |
| Log likelihood | -881.2087 | Hannan-Quinn criter. | 43.17779 |
| F-statistic | 499.5847 | Durbin-Watson stat | 1.000957 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
|---|---|---|---|---|
| **C** | 9.71E+08 | 1.20E+08 | 8.113097 | 0.0000 |
| **EXP01** | 5.962669 | 0.236308 | 25.23257 | 0.0009 |
| **IMP** | -0.063481 | 0.017643 | -3.598019 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **R-squared** | 0.963362 | Mean dependent var | 3.54E+09 |
| **Adjusted R-squared** | 0.961433 | S.D. dependent var | 2.76E+09 |
| **S.E. of regression** | 5.43E+08 | Akaike info criterion | 43.13213 |
| **Sum squared resid** | 1.12E+19 | Schwarz criterion | 43.25752 |
| **Log likelihood** | -881.2087 | Hannan-Quinn criter | 43.17779 |
| **F-statistic** | 499.5847 | Durbin-Watson stat | 1.000957 |
| **Prob(F-statistic)** | 0.000000 | | |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12

الشكل رقم (6) Stability tests of the specification model (Normality test)

فرضية العدم: يرمز لها بالرمز Ho وهي التي تفترض عدم وجود فروق معنوية بين المتوسطات للمعاملات أي إن M1=M2

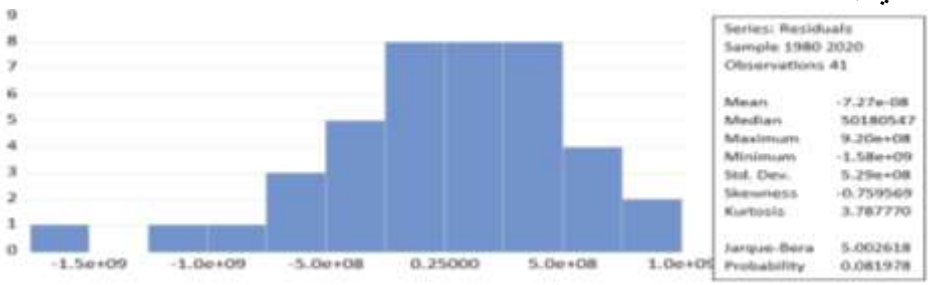


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج EViews 12.

الفرضية البديلة: ويرمز لها بالرمز H1 وهي التي تنص عن وجود فروقات معنوية بين متوسطات المعاملات أي إن M1≠M2

تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك، أن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي بينما تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي الرواندي. أخيرًا، ومن اختبار السببية، نجد أن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي وكذلك الواردات. وعلية تشير هذه النتائج إلى أن الصادرات والواردات يُنظر إليها على أنها مصدر للنمو الاقتصادي في رواندا.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً. الاستنتاجات:

1. إن ارتفاع معدلات النمو لمتغيرات الدراسة من ناتج محلي اجمالي والصادرات والواردات، هي غير ثابتة عند مستوياتها الطبيعية، لكنها أصبحت ثابتة عند الفرق الأول والفرق الثاني.
2. تشير النتائج المتحصلة من اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل للنمو في متغيرات الدراسة.
3. جميع المتغيرات التفسيرية لها تأثير إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، تؤدي الزيادة في هذه المتغيرات إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، إن المتغيرات هي محددات مهمة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في رواندا.
4. إن زيادة الصادرات بنسبة (1٪) سيؤدي إلى احداث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (3.97385%) تقريبًا، كما أن زيادة الواردات بنسبة (1٪) سيحدث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (9.70214%) تقريبًا.
5. وجود علاقة ايجابية بين كلاً من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والواردات والناتج المحلي الإجمالي في رواندا، مما يؤكد أن لقطاعي الصادرات والواردات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في رواندا. مما يؤكد صحة الإجراءات والقوانين التي اعتمدتها رواندا لتصحيح مسار النمو الاقتصادي، لبدء مستويات من الأداء الصناعي والنمو الاقتصادي إذ إن الصادرات ذات الأهمية العالية توجه إلى قطاعات التصنيع في الاقتصاد، ولا سيما قطاع الخدمات.
6. من خلال النتائج المتحصلة من النموذج المقدر، يتضح لنا وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات إلى النمو الاقتصادي ومن ثم الصادرات إلى النمو الاقتصادي، يُنظر إليها على أنها مصدر النمو الاقتصادي في رواندا.

### ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الحفاظ على أحد أهم المكاسب التي حققتها رواندا خلال العقود الماضية ألا وهو السلام فيها، لما له من أهمية في جذب الاستثمارات والحفاظ عليها وخلق بيئة اقتصادية مستقرة، تمتاز باستقرار الأسعار، ولن يتحصل ذلك إلا من خلال زيادة الثقة في المجتمع والاقتصاد الرواندي.
2. الاستمرار بإعطاء الأولوية في تطوير البنية التحتية، بعدّها أساس جذب للاستثمارات وتحسين بيئة العمل.
3. تشريع القوانين (خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار) وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج قصيرة وطويلة الأجل وتفعيلها خاصة تلك المتعلقة بتخفيض آجال استغراقها، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية، وتدفق رأس المال ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأجل زيادة تفعيل النمو الاقتصادي والتنمية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.
4. اصلاح وتحرير القطاع المصرفي، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي انتهجتها رواندا في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة والعمل على وضع سياسات تمتاز بمرونة وكفاءة عالية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتسهيل إجراءات منح القروض الى القطاع الخاص لزيادة مساهمته في

النشاط الاقتصادي، واتخاذ مجموعة من السياسات التي من شأنها ان ترفع عن أداءه وتعزيز دوره في الاقتصاد.

5. توجيه السياسة الصناعية والتي تهدف إلى رفع إنتاجية الصناعات المحلية والتي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي وخاصة تلك الصناعات الموجهة نحو التصدير، وكذلك دعم المصدرين المحليين، وتحسين المناخ لجذب الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. عبد الحفيظ، محبوب (2006، خلق القيمة بين العقلية الريعية والعقلية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مركز الابحاث، دبي.)
2. البطاحني، عطا الحسن البطاحني، (2013) إستراتيجيا- نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في إفريقيا، آفاق المستقبل.
3. حايد حميد، البشير عبد الكريم (2018)، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. International Development Association, International Finance Corporation (2019), Rwanda Systematic Country Diagnostic, Document of the World Bank, Report No.138100-RW, p 134-157
2. Government of Rwanda (2000), Vision 2020, Final Report, MINECFIN, p53-67
3. IMF (2021), Fourth review of the policy coordination instrument and request of an extension of the policy coordination instrument—press release; staff report; and statement by the executive director for Rwanda' IMF Country Report No. 21/164
4. World Bank, (2021), Macro poverty outlook. Country-by-country analysis and projections for the developing world' (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/bae48ff2fefc5a869546775b3f010735-0500062021/related/mpo-ssa.pdf).
5. The orld Bank (2011), Rwanda Economic update: Seeds for higher growth. Available at: http://siteresources.worldbank.org/INTRWANDA/Resources/Rwanda_Economic_ Rwanda_Update_Spring_Edition_April_2011.pdf.
6. EDPRS 1, (2008), Available at: http:// *www.edprs.gov.rw/*
7. EDPRS 2, (2013), Available at: http:// *www.edprs.gov.rw/*
8. World Bank, (2020), Accelerating Digital Transformation in Rwanda.
9. Dickey, D. W., (1981), Likelihood ratio Staiatics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica,49(4):1057-72.
10. MINECOFIN, (2003), Rwanda development Indicators Report. Ministry of Economics and Finance, Kigali, Rwanda.
11. The World Bank, (2022), Rwanda Economic update: Boosting Exports Through Technology, Innovation and Trade in Services,September 2022 , Edition No.19.
12. At:https://documents1.worldbank.org/curated/en/099115109222239324/pdf/P17745708464b60670939308adebbf72ff2.pdf
13. Brooks, Elizabeth, (2005), From the frying pan into the fire': A case study of Rwandan refugees" Journal of international social work:500-510.

14. U.S. DEPARTMENT of STATE, (2022), 2021 Investment Climate Statements: Rwanda", at: https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/rwanda/
15. Koffi, S., (2019), Nonlinear impact of public debt on economic growth: evidence from SubSaharan African Countries, MPRA Paper No 96067.
16. Dawar, K. and Lipimile, G., (2020), Africa: harmonizing competition policy under the AfCFTA' Concurrences Review 2. a93472 242-250. ISSN 1773-9578.
17. Jones, B.D., (2001), Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure London, Lynne Rienner Publishers, Inc, p13.
18. MINECOFIN (2017), The Annual Economic Report, Fiscal Year 2015/2016
19. Ndoricimpa, A., (2020), Threshold effects of public debt on economic growth in Africa: new evidence, Journal of Economics and Development, 22:187-207
20. AU-African Union, (2020), State parties: ratification status list'. African Union Report
21. (https://afcfta.au.int/en/documents/2020-12-28/state-parties-ratification-status-list).
22. NISR, (2020), Statistical Report of Economic Trade. Kigali/Rwanda: National Institute of Statistics of Rwanda.
23. Onuoha, D. O., Ibe, A., Njoku, C., & Onuoha, J. I., (2015), Analysis of the Gross Domestic Product (GDP) of Nigeria: 1960 – 2012, West African Journal of Industrial & Academic Research, 14 (1): 81-90.
24. Gómez-Puig, M. and Sosvilla-Rivero, S., (2015), On the bi-directional causal relationship between public debt and economic growth in EMU countries, Research Institute of Applied Economics, Working Paper, No. 12: 1-32.
25. World Trade, (2003), Fundamental Economic Factors Affecting International Trade. World Trade Report.
26. Rusuhuzwa Kigabo Thomas, (2008), Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies, and Their Inclusiveness: The Case of Rwanda, pp 1-2.
27. DFID, (2008), Source and obstacles to economic growth in Rwanda: An analytical overview, discussion draft for working meeting of 30/31 January 2008, UK Department for International Development
28. Murenzi, Romain, and M. Hughes, (2006), Building a Prosperous Global Knowledge Economy in Rwanda: Rwanda as a Case Study, International Journal of Technology and Globalization, 2(3-4), pp 254-269.
29. Mwai, C., (2021), AfCFTA: what is Rwanda's export-ready products?' The New Times
30. (www.newtimes.co.rw/news/afcfta-what-are-rwandas-export-ready-products)
31. NBR (2020) Annual report 2019–2020 (www.bnr.rw/news-publications/publications/annual-reports/).
32. NBR (2021) Annual report 2020-2021 (www.bnr.rw/news-publications/publications/annual-reports/).
33. Mmuhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria", Developing Country Studies, Vol. 1, No. 1, PP 56-66
34. Simplice A. Asongu, Voxi H. S. Amavilah & Antonio R. Andres (2019), Business Dynamics, Knowledge-Economy, and the Economic Performance of African Countries, African Governance and Development Institute.